# ضبط مليون لتر وقود معروضة للبيع في السوق السوداء خلال (٣) أيام

■ ضبطت لجنة حكومية قرابة مليون لتر من المشتقات النفطية ( بترول ، ديزل) كانت معروضة للبيع في السوق السوداء في حين ألزمت اللجنة (٢٠) محطة لتعبئة الوقود استئناف بيع المحروقات للمستهلك بعد أيام من وصول حصصها من المشتقات النفطية.

وأوضح مدير مكتب الصناعة والتجارة بمحافظة صنعاء عبدالباسط الكميم لموقع (المؤتمرنت) الالكتروني أن المشتقات النفطية المضبوطة ، ضبطت خلال الثلاثة الأيام الماضية على متن نحو (٦٦) سيارة مختلفة الأحجام في عدد من طرقات محافظة صنعاء والشوارع المحيطة والمؤدية إلى أمانة العاصمة.

مشيراً إلى أن الحملة النوعية التي شكلت يوم الأربعاء الماضي من مكتب الصناعة والتجارة ومكتب شركة النفط واللجان الميدانية المكلفة بمراقبة حركة الأسعار والاستقرار التمويني بمحافظة صنعاء قامت بمصادرة جزء من الكمية المضبوطة وبيعها مباشرة للمستهلك بالأسعار الرسمية ، فيما تم إحالة جزء آخر منها أجهزة الأمن لاجراءات التحقيق ، هذا غير إتلاف كمية ثالثة من المضبوطات ثبت أنها مغشوشة ، وقال الكميم أن التهمة الموجهة لمن أحيلوا إلى أجهزة الأمن هي بيع المشتقات النفطية في السوق السوداء بأرباح (٤٠٠٪) في مخالفة قانونية صريحة واستغلال للظروف الراهنة والأزمة التي تمر بها البلاد.

ولفت إلى إجبار نحو (٢٠) محطة لتعبئة الوقود استئناف مهامها في بيع مادتي (البترول والديزل) للمستهلك منوهاً إلى تلقيم تهديدات وإطلاق نار من قبل مالكي محطات في مديريتي خولان وسنحان.

وكشف المسئول الحكومي عن تعرض أعضاء اللجنة الحكومية للاحتجاز لعدة ساعات لدى أجهزة الأمن المركزي وذلك عقب ضبطهم سيارة على متنها (٣) براميل من مادة البترول كانت معروضة للبيع في السوق السوداء.

ولاحظ أعضاء اللجنة بأن أغلب المحطات تقوم باستغلال الأزمة واحتكار ثلث أو نصف حصتهم من المشتقات النفطية وبيعها في وقت متأخر من الليل بأسعار مرتفعة في حين تقوم بعض المحطات الأخرى بتهريب المشتقات النفطية عبر طرق ترابية من محافظة مارب.

وأهاب مدير مكتب الصناعة والتجارة بمحافظة صنعاء بجميع الجهات ذات العلاقة القيام بواجبها وفقاً للقوانين واللوائح ولما فيه المصلحة العامة للوطن والمستهلك، وقال لـ(المؤتمرنت) أن وجود ظاهرة السوق السوداء للمشتقات النفطية سوف يشجع ضعاف النفوس من مالكي المحطات لاحتكار كميات من حصصهم وإطالة أمد الأزمة.

وباتجاه المعالجات رأس وكيل محافظة صنعاء العميد عبدالله ضبعان اجتماعاً ظهر أمس ضم مدير مكتب الصناعة والتجارة عبدالباسط الكميم ومدير مكتب شركة النفط بمحافظة صنعاء شوقي عبدالحميد أقر خلاله تفعيل الرقابة الميدانية على محطات بيع المشتقات النفطية وضبط البائعين في السوق السوداء والتنسيق مع أجهزة الأمن لضبط المخالفين ومنع دخول أي سيارة تحمل مشتقات نفطية دونما تصريح من الجهات الرسمية وإخلاء الشوارع من سماسرة المشتقات النفطية.

# اعتماد ١٩,٥ مليار ريال لمشاريع الطرق الخارجية للعام ٢٠١١م

■،خاص/الثورة

اعتمدت الحكومة في برنامجها الاستثماري للعام الجاري ٢٠١١م نحو ١٩ ملياراً و٥٨٣ مليوناً لمشاريع الطرق الخارجية.

وبلغت الاعتمادات المخصصة لمشاريع محافظة صنعاء مليارين و٩٦٢ مليون ريال.

كما تم اعتماد مليار و٤٧٤ مليون ريال لمشاريع محافظة تعز و١٤٣ مليون ريال لمشاريع محافظة عدن بالإضافة إلى مليار و٥٩٤ مليون ريال لمشاريع محافظة حضرموت.

وأوضح البرنامج الاستثماري أنه تم اعتماد ٤١٨ مليون ريال لمشاريع الطرق الخارجية بمحافظة الحديدة و٩٥٩ مليون ريال لمشاريع محافظة لحج وملياز و٤٩٤ مليون ريال لمشاريع محافظة إب.

كما تم تخصيص ٤٨٥ مليون ريال لمشاريع محافظة أبين و٩٢٨ مليون ريال لمشاريع محافظة حجة وملياز و٣٢٤ مليون ريال لمشاريع محافظة ذمار.

وحصلت محافظة شبوة على مشاريع بتكلفة مليار و١٧٣ مليون ريال و٩٤ مليوناً لمشاريع محافظة المهرة و٦٠٣ ملايين ريال لصعدة وأكثر من مليار ريال لمحافظة البيضاء و١,١ مليار ريال لمشاريع المحويت و٧١١ مليون ريال لمارب وأكثر من مليار ريال لعمران و٦٢٤ مليون ريال للضالع و١,٣ مليار ريال لريمة.

# أنشطة وكالات السفر تساهم بـ٧,٥ مليار ريال في القيمة المضافة

■،خاص/الثورة

أظهرت إحصائية حديثة أن الانشطة الداعمة والمساندة وأنشطة وكالات السفر تساهم في القيمة المضافة بنحو ٧ مليارات و٥١٢ مليون ريال.

وأوضح الجهاز المركزي للإحصاء أن قيمة الانتاج للمنشآت العاملة في تلك الانشطة بلغت ١١ ملياراً و٢٣٩ مليون ريال،بينما بلغت قيمة الاستهلاك الوسيط ٣ مليارات و٧٢٦ مليون ريال.

وتظهر البيانات أن عدد المنشآت العاملة في هذه الانشطة ٩١٨ منشأة، فيما يبلغ عدد العاملين ٣٨٥٣ عاملاً وعاملة بتعويضات تصل إلى أكثر من مليارَي ريال.

# ٤,٦ مليار ريال إجمالي قيمة إنتاج المنشآت العاملة في صناعة المنسوجات

■،خاص/ الثورة

بلغ إجمالي قيمة إنتاج صناعة المنسوجات ٤ مليارات و٦٢٠ مليون ريال.

وبحسب النتائج النهائية للمسح الصناعي لعام ٢٠٠٧م فقد بلغت قيمة الإنتاج الرئيسي ٣ مليارات و٨٢٩ مليون ريال. بينما بلغت إيرادات الأنشطة الثانوية ٨٩١ مليون ريال منها ٦٨٣ مليون ريال قيمة الإنتاج الثانوي و١٠٨ ملايين ريال إيرادات الهامش التجاري.

ويبلغ عدد المنشآت العاملة في صناعة المنسوجات ٧١١ منشأة، بينما يصل عدد العاملين في هذه المنشآت إلى ١٦١٧ عاملاً وعاملة منهم ١٠٥٦ عاملاً بأجر و ٥٦١ بدون أجر. فيما يصل إجمالي الأجور والتعويضات إلى ٢٩٣ مليون ريال.

# قطاعات الإنتاج الخدمي تساهم بنسبة ٧١,٥٪ من الناتج غير النفطي

■،خاص / الثورة

بلغ إجمالي مساهمة قطاعات الإنتاج الخدمي، حوالي ٧١,٥٪ من إجمالي الناتج غير النفطي خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩م .

كما حقق هذا القطاع معدل نمو سنوي بلغ متوسطه السنوي حوالي ٨,٣٪. وتشير مكونات القطاعات الخدمية إلى أن قطاعات النقل والتخزين والاتصالات قد حقق معدل نمو سنوي متوسط حوالي ١٢,٢٪ يليه قطاع تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق والإصلاح بمعدل نمو سنوي ٩,٣٪ ثم قطاع الخدمات الشخصية بمعدل نمو متوسطة حوالي ٦,٦٪ ثم قطاع منتجو الخدمات الحكومية بمعدل ٤,٢٪ ثم قطاع التمويل والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال بمعدل متوسط ٣,٧٪ خلال الفترة ٢٠٧-٢٠٠٩م.

وتؤكد وزارة التخطيط والتعاون الدولي أن الاقتصاد الكلي شهد تطورات إيجابية وتغيرات هيكلية تمثلت في زيادة الوزن النسبي لأنشطة قطاع الخدمات مع تصاعد أهمية أنشطة التجارة والمطاعم والفنادق ، الأمر الذي يدعم دور الخدمات الإنتاجية في تلبية احتياجات مشروعات الإنتاج المباشر من زراعة وصناعة وتعدين، كما تغير الهيكل الصناعي لصالح الصناعة التحويلية ، وهو تطور إيجابي يقلل من درجة الاعتماد على موارد الثروة الطبيعية القابلة للنفاذ ، ويخفف من حدة المخاطر التي قد يتعرض لها الاقتصاد الوطني في ظل التقلبات السعريه الكبيرة في الأسواق الدولية ، فضلا عن إتاحة السبيل لزيادة الطاقة الاستيعابية من العمالة .

# تقرير رسمي يكشف عن ارتفاع مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي

■،كتب/عبدالله الخولاني

اكد تقرير رسمي أن التحديات الرئيسية التي تواجه الاقتصاد اليمني على المستوى الكلي خلال الأعوام ٢٠١٠ -٢٠١٥م تتمثل في تواضع أداء الاقتصاد الكلي، إذ تشير البيانات إلى عدم التمكن من تحقيق أهداف النمو المستهدفة في خطتي التنمية الثانية والثالثة للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وللناتج المحلي الحقيقي للقطاعات غير النفطية، مع حدوث تراجع في هذه المعدلات خلال الفترة ٢٠٠٦ -٢٠١٠ م ، الأمر الذي يشير إلى عدم تمكن الخطتين من تحقيق النمو الاقتصادي المرتفع وضمان استدامته ،وفي الوقت نفسه من تحقيق معدلات نمو يستفيد منها الفقراء وتخلق فرص عمل جديدة، حيث تشير اتجاهات النمو الاقتصادي وتركيبته الهيكلية إلى استمرار هيمنة القطاع النفطي على الاقتصاد اليمني، إذ بلغت مساهمته حوالي ٣٢,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط في المقابل لم يتجاوز متوسط مساهمة القطاع الزراعي ١٢,٤٪ في الناتج المحلي الإجمالي خلال والقطاع الصناعي (بما فيها تكرير النفط) الـ ٧,٨٪. وعلى الرغم من التراجع لقطاع النفط خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩م، إلا أن الوضع لن يتغير على أرض الواقع.

وقال التقرير التقييمي لأداء الاقتصاد اليمني انه في ظل الأهمية الكبيرة لقطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي، فإن التوقعات بتراجع الإنتاج النفطي ومن ثم حصة الحكومة منه في المدى المتوسط، سيكون لها آثار سلبية كبيرة على معدلات النمو الاقتصادي، وكذلك على الإيرادات النفطية في الموازنة العامة للدولة.

وأضاف : رغم التحسن الذي حققته القطاعات غير النفطية في مساهمتها النسبية في هيكل الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة، إلا أن هذا التحسن مازال محدوداً، ويرجع بصورة أساسية إلى تراجع كميات إنتاج النفط الخام. وفي ظل استمرار الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الوطني ، وبالذات استمرار غلبة مساهمة القطاعات التقليدية التي يحكم أداءها عوامل خارجية كالنفط أو طبيعية كالزراعة، فإن هذا يعني استمرار شدة حساسية الاقتصاد المحلي لأية تغيرات طبيعية أو خارجية، وضعف الاستجابة للسياسات الإنمائية في المدى المتوسط.

**استدامة**

وخلص التقرير إلى إن استدامة المالية العامة في الأجلين المنظور والمتوسط لا زالت تشكل أحد التحديات الرئيسية للاقتصاد اليمني، خاصة في ظل المخاوف من تراجعا لإيرادات النفطية وضعف نمو الإيرادات غير النفطية، وعدم تمكن الإيرادات المتوقعة من الغاز مستقبلا من تعويض ذلك. ويتضح ذلك بصورة إجمالية من ناحية أولى في أستمرار الضعف الهيكلي القائم في الموازنة العامة، فما تحقق من نتائج إيجابية في موقف الموازنة العامة خلال الفترة المدروسة، يرجع بصورة أساسية إلى تزايد الإيرادات النفطية كنتيجة لارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، إلى جانب العوامل الأخرى مثل استمرار تراجع سعر صرف الريال اليمني، والتصحيحات السعرية للسلع والخدمات العامة التي تتم بين فترة وأخرى، بالإضافة إلى مساهمة الإجراءات الضريبية في زيادة الإيرادات العامة. كما أن هذه النتائج التي تحققت قد جاءت على حساب النفقات الاجتماعية والنفقات الاستثمارية ،ومن ناحية ثانية، فإن الإيرادات العامة ما تزال تعاني من استمرار ضعف البنيان الهيكلي، والمتمثل بصورة أساسية في استمرار اعتمادها الكبير على إيرادات النفط المصدر والمباع محلياً، مع اتسام النظام الضريبي بالجمود النسبي، فخلال السنوات الماضية تزايد اعتماد الموازنة العامة على الموارد الخارجية، وبشكل كبير على الإيرادات النفطية التي ارتفعت نسبتها إلى إجمالي الإيرادات العامة من ١٥,١٪ عام ١٩٩٤م، إلى حوالي ٦٩٪ عام ٢٠٠١م، وتصل هذه النسبة في العام ٢٠٠٩م، إلى ٧١,٥٪. فإذا ما أضفنا إلى ذلك نسبة الإيرادات من القروض والمساعدات الخارجية، نجد أن ما يقارب من ثلثي الإيرادات العامة تقريباً يعتمد على مصادر خارجية لا يمكن التحكم فيها، الأمر الذي يجعل الموازنة العامة شديدة الحساسية لأي تقلبات مفاجئة وسريعة جراء حدوث تقلبات في أسعار النفط في السوق الدولية، أو لتراجع إنتاج النفط الخام، كما حدث خلال الفترة الماضية.

# استزراع أسماك الشروخ الصخري في أحواض بعدن

■ عدن/سبأ

تمكن فريق بحثي من الهيئة العامة لأبحاث علوم البحار والأحياء المائية بمحافظة عدن من استزراع كميات كبيرة من أسماك الشروخ الصخري في الأحواض المائية التابعة لمركز الاستزراع السمكي في مديرية البريقة.

وأفاد نائب رئيس الهيئة المهندس سالم عوض لوكالة الأنباء اليمنية /سبأ/ بأن أسماك الشروخ الصخري تعد مصدراً أساسياً من مصادر الدخل المدر للعملة الصعبة ..مبينا ان عملية الاستزراع نجحت بعد إجراء تجارب عديدة في كل من محافظات حضرموت والمهرة وعدن في نفس المجال.

وأوضح المهندس عوض أنه تم وضع بيض الشروخ في الأحواض المائية بهدف التوسع في استزراع أسماك الجمبري والحبار مستقبلاً.

يذكر أن تجارب استزراع الشروخ الصخري بدأت مطلع شهر مايو الماضي في ضوء دراسات بحثية وعلمية أعدها الفريق وبإشراف فني من قبل نائب رئيس الهيئة وفريق الاشراف الياباني من البنك الدولي والتي ساعدت في نجاح عملية الاستزراع.

# تفريغ ٤٧ ألف طن من القمح الأوكراني في ميناء عدن

■ عدن/سبأ

أفرغت بميناء عدن أمس ٤٧ ألف طن من القمح الاوكراني.

وأفادت إحصائية النشاط الملاحي اليومي للميناء لوكالة الأنباء اليمنية /سبأ/ أن الشحنة والتي أفرغتها السفينة الصينية /ثوان/ القادمة من أحد الموانئ الأوكرانية مخصصة لصوامع الغلال.

وأوضحت الإحصائية أن عدد من السفن المحملة بالمواد الغذائية من القمح والسكر والأرز والمحروقات تنتظر الدخول إلى الميناء لتفريغ حمولتها من المواد.